

Distr.: General
16 September 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة عشرة

البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق

الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن زيارة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى اليمن ** *

موجز

زار وفد من المفوضية السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) اليمن في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١١ لتقييم حالة حقوق الإنسان في البلد. ولاحظت بعثة التقييم، على مدى تسعة أيام من الاجتماعات والمشاورات المكثفة مع ممثلي الحكومة والمجتمع المدني في مدن عدن وصنعاء وتعز، حالة عامة اتسمت باستخدام الدولة القوة المميّنة استخداماً مفرطاً وغير متناسب في مواجهة كثير من اليمنيين المطالبين سلمياً بمزيد من الحريات ووضع حد للفساد واحترام سيادة القانون. فُقتل مئات الأشخاص وأصيب الآلاف بجروح شملت بتر بعض الأعضاء.

وبحلول شباط/فبراير ٢٠١١، خرج اليمنيون إلى الشوارع إماماً للمطالبة بإصلاحات حكومية أو لدعم الحكومة. وفي آذار/مارس ٢٠١١، أُبلغ عن مقتل ٥٣ شخصاً في ساحة التغيير في صنعاء، وهي حادثة أدت إلى استقالة عدد من الوزراء والسفراء وأعضاء البرلمان وأعضاء مجلس الشورى (وهو المجلس الأعلى) وأعضاء الحزب الحاكم، فضلاً عن انشقاق اللواء علي محسن الأحمر الذي تعهد بإرسال قواته لحماية المتظاهرين المسالمين في الساحة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، انطلقت مبادرة

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

** تُستنسخ الحواشي كما وردت، باللغة المقدمة بها فقط.

لتشكيل حكومة وفاق وطني وقّع عليها ائتلاف المعارضة في أيار/مايو ٢٠١١، غير أن رئيس اليمن لم يوقع عليها. وفي نهاية أيار/مايو ٢٠١١، وعقب أعمال شغب واختطاف مسؤولين أمنيين مدّة وجيزة، أخلت قوات الأمن الحكومية بالقوة ساحة الحرية في تعز. وأُحرقت الخيام وقُتل عشرات المتظاهرين. وأرسلت القبائل أنصارها المسلحين إلى الساحة بدعوى حماية المتظاهرين، فاحتلوا بعض المباني العامة.

وعند وصول البعثة إلى اليمن، كانت المدن الكبرى تشهد عدداً من الصراعات المنفصلة، وإن كانت متشابكة أحياناً. وكان المتظاهرون المسلحون يطالبون بالتغيير أسوة بنظرائهم في أنحاء أخرى من المنطقة؛ في الوقت الذي كان يتزايد فيه صراع عنيف على السلطة بين الرئيس علي عبد الله صالح ومؤيديه من جهة، والمعارضين المسلحين، بمن فيهم عناصر يُدّعى أنها من القاعدة، من جهة أخرى. وإضافة إلى ذلك، أعلن مناوئون سياسيون، بمن فيهم بعض المنشقين الجدد، عن تخليهم عن العنف والسعي لإيجاد تسوية تؤدي إلى تغيير النظام.

ولاحظت البعثة أن الحكومة اليمنية قد فقدت السيطرة الفعلية على أجزاء من البلد وعلى المدن الكبرى، حيث يبدو أن المعارضين المسلحين يملكون السلطة الفعلية. ولاحظت البعثة أيضاً أن بعض الأشخاص الذين يطمعون في الوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بما يسعون عمداً لمعاكبة السكان المدنيين وتنغيص معيشتهم بقطع سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية كالكهرباء والوقود والمياه. ولاحظت البعثة وجود خطر يتمثل في إمكانية تحول المظاهرات تدريجياً إلى التطرف ومزيد من العنف رداً على إفراط الحكومة في استخدام القوة المميتة، وتزايد تورط عناصر مسلحة بين المتظاهرين ولجوئها إلى التهريب. غير أن البعثة لاحظت أيضاً أن المتظاهرين في الشارع ما زالوا يحافظون على الطابع السلمي لأعمالهم رغم فداحة الخسائر في الأرواح والإصابات الخطيرة المتكبدة حتى الآن. وشعرت البعثة بالقلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية، الأمر الذي يؤثر سلباً في أغلبية السكان، ولا سيما الأفقر والأضعف، مثل الأطفال والمشردين داخلياً واللاجئين. ويساور البعثة بالغ القلق إزاء التلاعب بتوفير الكهرباء والوقود وغاز الطهي والمياه وغير ذلك من الخدمات الأساسية لمعاكبة السكان كافة. وترى البعثة أن المطالبات بالتحقيق والملاحقة القضائية ستقوّض ما لم تُتخذ تدابير عاجلة لضمان استقلالية القضاء ونزاهته وتزويده بالموارد الكافية. وبالنظر إلى عدم ثقة كثير من اليمنيين في إجراء القضاء تحقيقات محايدة في انتهاكات حقوق الإنسان، هناك حاجة إلى تحقيقات دولية مستقلة ومحايدة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٤	٣-١	أولاً - مقدمة
٤	٧-٤	ثانياً - طرائق العمل
٥	٢٩-٨	ثالثاً - معلومات أساسية
٥	٢١-٨	ألف - السياق السياسي والتطورات الأخيرة على أرض الواقع
٨	٢٧-٢٢	باء - القوات العسكرية والأمنية المشاركة في الهجمات
٩	٢٩-٢٨	جيم - الإطار القانوني الدولي
١٠	٧١-٣٠	رابعاً - حالة حقوق الإنسان الراهنة
١٠	٣٨-٣٢	ألف - القتل خارج نطاق القضاء والإفراط في استخدام القوة
١٢	٤٢-٣٩	باء - الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
١٣	٤٤-٤٣	جيم - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة
١٣	٤٧-٤٥	دال - الحق في الانتصاف الفعال والمساءلة
١٤	٥١-٤٨	هاء - حرية التعبير والرأي
١٥	٥٣-٥٢	واو - حرية التنقل
١٥	٥٦-٥٤	زاي - الحق في مستوى معيشي مناسب
١٦	٥٩-٥٧	حاء - الحق في الصحة
١٧	٦٠	طاء - الحق في التعليم
١٧	٧١-٦١	ياء - مسائل أخرى موضع قلق خاص
١٩	٩٠-٧٢	خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة

١ - في سياق استمرار القلاقل وانتشارها في اليمن، طلبت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، الإذن من حكومة اليمن بإرسال فريق من المفوضية إلى البلد لتقييم حالة حقوق الإنسان. وقبلت الحكومة اليمنية طلب المفوضية السامية في ١٢ أيار/مايو ٢٠١١^(١).

٢ - وكانت ولاية بعثة التقييم (ويشار إليها فيما يلي باسم "البعثة") حسبما وافقت عليه الحكومة اليمنية، كالتالي:

- إجراء تقييم أولي لحالة حقوق الإنسان، في ضوء الأحداث الأخيرة، بغرض صياغة توصيات مناسبة للجهات المعنية، بما فيها المجتمع الدولي والأطراف المسؤولة في اليمن؛
- إشراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والتوصل إلى فهم مباشر للحالة الراهنة لحقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الأسباب الهيكلية للانتهاكات وأنماطها؛
- تقديم مجموعة من التوصيات إلى الحكومة بشأن الأولويات الحالية والطويلة الأجل، والخطوات المحددة لتعزيز حماية حقوق الإنسان في اليمن.

٣ - وفي ضوء تدهور حالة حقوق الإنسان في اليمن، اعتمد مجلس حقوق الإنسان المقرر الإجمالي ١١٧/١٧ في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، الذي رحب فيه بالدعوة التي وجهتها حكومة اليمن إلى المفوضية لإجراء زيارة إلى البلد، وطلب إلى المفوضية السامية أن تُقدّم تقريراً إلى المجلس عن تلك الزيارة وأن تشارك في حوار تفاعلي بشأن ذلك أثناء دورته الثامنة عشرة.

ثانياً - طرائق العمل

٤ - زارت بعثة التقييم اليمن في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١١ في إطار تنسيق وثيق مع منسق الأمم المتحدة المقيم في اليمن، الذي قدّم إلى البعثة طيلة فترة عملها دعماً يستحق فائق التقدير. ويسّرت حكومة اليمن عمل البعثة، والتقى الوفد بعدد كبير من كبار المسؤولين، بمن فيهم نائب رئيس اليمن، الذي كان يضطلع بدور رئيس الدولة في غياب الرئيس؛ والمستشار الخاص للرئيس؛ ووزير الخارجية؛ ووزير الداخلية؛ ووزير العدل؛ ووزير الشؤون القانونية الذي كان يعمل في الوقت ذاته وزيراً معنياً بحقوق الإنسان؛

¹ The Government of Yemen had previously invited OHCHR to join a national commission to investigate allegations of human rights violations in the context of ongoing unrest. However, OHCHR had informed the Permanent Representative of Yemen that the independent character of its mandate restricted the ability of the Office to engage in such particular form of direct collaboration with a national inquiry, but had expressed its willingness to consider other forms of support and cooperation.

وزير السياحة؛ ونائب وزير الصحة؛ والوزير المكلف بشؤون المشردين داخلياً؛ ورئيس مجلس القضاء الأعلى والحكمة العليا؛ والنائب العام. وعقدت البعثة أيضاً اجتماعات مع قادة الأحزاب السياسية؛ وأعضاء البرلمان؛ وممثلي المنظمات غير الحكومية؛ والصحفيين، والمحامين؛ والأطباء؛ والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ والضحايا وأقاربهم؛ وفريق الأمم المتحدة القطري. وتُقدّر البعثة ما قدّمته إليها الحكومة اليمنية من دعم وما تلقتّه من مساعدة من منظمات المجتمع المدني طيلة فترة الزيارة.

٥- واعتبرت البعثة، في سياق ولايتها، أن "الأحداث الأخيرة" و"الحالة الراهنة لحقوق الإنسان" تشمل الأحداث التي وقعت خلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١١. وبذلك، لا يشير هذا التقرير إلى التطورات التي وقعت بعد ٦ تموز/يوليه ٢٠١١ إلا بقدر ما تتعلق بالحالة الإنسانية في اليمن وتتيح معلومات مستجدة.

٦- وزارت البعثة صنعاء وتعز وعدن وعقدت اجتماعات فيها. وشملت زيارات المواقع أماكن المظاهرات والأماكن التي شهدت أعمال العنف والمستشفيات ومراكز الاحتجاز. واستعرضت البعثة أيضاً عدداً كبيراً من وثائق حقوق الإنسان، بما يشمل أكثر من ٦٠٠٠ صفحة من الوثائق و١٦٠ قرصاً مدمجاً و٦٠٠٠ صورة فوتوغرافية و٨٠٠ شريط فيديو.

٧- وقد حُفظت الوثائق ليتسنى استعمالها في المستقبل على النحو الملائم.

ثالثاً - معلومات أساسية

ألف - السياق السياسي والتطورات الأخيرة على أرض الواقع

٨- اليمن أفقر بلدان شبه الجزيرة العربية وأكثرها سكاناً. وترتفع فيها نسبة البطالة ويسود الاعتقاد أن الفساد متوطن فيها. وعندما اتّحدت الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في عام ١٩٩٠، بدأ الرئيس علي عبد الله صالح وحلفاؤه في الجنوب عملية انتقالية صوب تحقيق الديمقراطية والتعددية الحزبية، بما في ذلك إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ومحلية، وهيئة بيئة أكثر حرية إلى حد ما للمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وفي عام ١٩٩٤، باءت محاولة انفصال بقيادة بعض الجنوبيين بالفشل بعد نزاع قصير.

٩- وقد أسفرت الاحتجاجات المستمرة بقيادة حركة الجنوب السلمية، التي تُعرف شعبياً باسم "الحراك الجنوبي"^(٢)، في بعض الأحيان، عن حدوث خسائر في الأرواح إذ تفيد التقارير بأن أكثر من ١٠٠ شخص لقوا حتفهم منذ عام ٢٠٠٧. وفي الفترة الممتدة بين

² Al-Harak al-Salmi al-Janoubi is the term given to a large coalition of groups which were initially calling for federalism. However, and many are now leaning towards secession from the North.

عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠، شهدت المحافظات الشمالية نزاعات مسلحة متتالية بين الحوثيين، وهم حركة مسلحة من الشيعة الزيديين، والحكومة أسفرت عن وقوع آلاف الضحايا.

١٠- وشنت مجموعات إسلامية عنيفة منذ عام ١٩٩٢ هجمات أثرت سلباً في السياحة والاستثمار. وفي هذا السياق، أدت جهود الحكومة في مجال مكافحة الإرهاب إلى تقييد حقوق الإنسان والحريات^(٣).

١١- وفي عام ٢٠٠٩، اتفقت الحكومة وائتلاف من المعارضة يضم ستة أحزاب ويعرف باسم أحزاب اللقاء المشترك، من خلال حوار وطني، على مجموعة من الإصلاحات الانتخابية والدستورية. ولكن هذا الحوار انهار في أواخر عام ٢٠١٠. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ناقش مجلس النواب مجموعة من التعديلات الدستورية شملت تقليص فترة الرئاسة من سبع سنوات إلى خمس سنوات وإلغاء حد الفترتين الرئاسيتين فضلاً عن تخصيص حصة من المقاعد الانتخابية للنساء.

١٢- أما الاحتجاجات التي أعقبت ذلك، والتي كانت سلمية عموماً، فقد زادت حدة بسبب القلاقل التي شهدتها بلدان أخرى في المنطقة، واشتدت بعد إلقاء القبض على إحدى الناشطات في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وبحلول شباط/فبراير ٢٠١١، نُظمت في عدة مدن اعتصامات دائمة حيث خرج عدد متزايد من اليمنيين إلى الشوارع إما للمطالبة بإصلاحات حكومية أو لدعم الحكومة. وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠١١، أعلن الرئيس صالح أنه لن يترشح لفترة رئاسية أخرى ولن يسمح لابنه بخلافته. ومع ذلك، تعرض المتظاهرون المطالبون بإصلاحات حكومية للعنف مراراً عقب ذلك الإعلان، مما أدى إلى وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى. وتوحد الحراك الجنوبي وأحزاب اللقاء المشترك والحوثيون دعماً لمطالب ما أصبح يُعرف باسم "ثورة الشباب الشعبية". وبعد ذلك، تراوحت مواقف الرئيس صالح بين عرض مزيد من التنازلات، منها إجراء إصلاحات دستورية شاملة، واللجوء إلى خطاب التهديد.

١٣- وأفادت التقارير بأن المواجهات التي وقعت في ١٨ آذار/مارس ٢٠١١ قرب ساحة التغيير في صنعاء أدت إلى مقتل ٥٣ شخصاً وجرح المئات. وأكدت مصادر مختلفة للبعثة أنها شاهدت مسلحين على سطوح المباني المحاورة يطلقون النار على المتظاهرين. وعقب ذلك، استقال عدد من المسؤولين، بمن فيهم هدى البان، وزيرة حقوق الإنسان، وأقال الرئيس صالح الحكومة وأعلن حالة الطوارئ. وأمر أيضاً بتوفير العلاج الطبي المجاني لجميع الضحايا، بما في ذلك إجلاء بعضهم إلى الخارج، وبإجراء تحقيق في أحداث ذلك اليوم. ومع ذلك، أصبح طرد الرئيس صالح وأقاربه في الأجهزة الأمنية في البلد شعاراً يجمع المحتجين ضد الحكومة. وانشق أحد كبار القادة العسكريين وأعلن أن قواته ستحمي الاعتصام الدائم في ساحة التغيير.

³ CAT/C/SR.952 and CCPR/CO/84/YEM.

١٤- وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، اقترحت مبادرة مقدّمة من مجلس التعاون الخليجي إنشاء حكومة وفاق وطني ينقل الرئيس بموجبها سلطاته إلى نائب الرئيس وبعد ذلك تُجرى الانتخابات ويُصاغ دستور جديد ويُعتمد. وفي المقابل، يُمنح الرئيس ومن عمل تحت رئاسته الحصانة من الملاحقة القضائية. ورغم اعتراض الكثير من المحتجين على عرض الحصانة، وقّعت أحزاب اللقاء المشترك على المبادرة في ٢١ أيار/مايو ٢٠١١ ثم وقّع عليها كبار أعضاء الحزب الحاكم. لكن الرئيس صالح رفض مراراً التوقيع شخصياً على مبادرة مجلس التعاون الخليجي.

١٥- وبعد رفضه للمرة الثالثة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١١، اندلع القتال في صنعاء بين الحكومة وأسرة الأحمر البارزة، يدعمها أنصار من القبائل. وتعرضت المساكن والمباني العامة لأضرار جسيمة نتيجة تبادل النيران بالمدفعية، مما أرغم آلاف السكان على الهرب من المدينة. وسرعان ما انتشر العنف خارج صنعاء مع اتساع نطاق سيطرة "الحوثيين" على المناطق الشمالية، واستولت المجموعات الإسلامية المسلحة على عدة مدن في محافظة أبين الجنوبية. وبعد أعمال شغب واختطاف مسؤولين أمنيين مدّة وجيزة، أحلت قوات الأمن الحكومية ساحة الحرية في تعز بالقوة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١١. وأحرقت الخيام وقُتل عشرات المتظاهرين.

١٦- وخلال زيارة البعثة كانت القبائل التي ادّعت حماية المتظاهرين لا تزال تسيطر على جزء من مدينة تعز. بما في ذلك بعض المباني العامة. وشهدت البعثة عملية نشر دبابات في المدينة وقصفاً أثناء الليل.

١٧- واشتد تصاعد العنف في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، إذ وقع انفجار داخل مسجد القصر الرئاسي أثناء الصلاة أدى إلى مقتل ١١ شخصاً وإصابة الرئيس صالح وغيره من كبار المسؤولين. وأُجلي المصابون إلى المملكة العربية السعودية للعلاج الطبي وبقي بعضهم هناك إلى وقت استكمال هذا التقرير^(٤). وتقوم لجنة أنشأتها حكومة اليمن في الوقت الحاضر بالتحقيق في ظروف الهجوم الإجرامي المذكور أعلاه.

١٨- ويقال إن الرئيس صالح كان قد وافق أخيراً، قبل هجوم ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، على التوقيع على مبادرة مجلس التعاون الخليجي. ولكن نائب الرئيس ظل يضطلع منذ سفر الرئيس إلى المملكة العربية السعودية للعلاج الطبي بممارسة سلطات الرئيس مؤقتاً، وظلت مبادرة مجلس التعاون الخليجي بمحمّدة رغم جهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة لإعادة إحيائها.

١٩- ولدى زيارة البعثة إلى اليمن، كانت الحالة الإنسانية آخذة في التدهور بالفعل. وتسبب تخريب خط كهربائي وأحد خطوط أنابيب البترول وإمدادات الوقود في صعوبات شديدة تفاقمت من جرّاء نقص المياه وغاز الطهي. وكان كثير من اليمنيين قد فقدوا عملهم ودخلهم في الوقت الذي تواصل فيه ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

⁴ Abdulaziz Abdulghani, speaker of Yemen's Upper House of Parliament, died on 22 August 2011 in Saudi Arabia from injuries suffered during the attack on President Saleh.

٢٠- وبدأ أن السلطات اليمنية قد فقدت السيطرة الفعلية على أجزاء من البلد وفي المدن الكبرى بما فيها العاصمة. وبدأ أن المعارضين المسلحين يملكون السيطرة الفعلية على أحياء بأكملها^(٥).

٢١- وانتشر الخوف من اقتراب شبح الحرب الأهلية رغم الجهود التي يبذلها نائب الرئيس وغيره لاستعادة الهدوء وبناء جسور التواصل مع جميع الأطراف.

باء- القوات العسكرية والأمنية المشاركة في الهجمات

٢٢- لجأت الحكومة إلى استخدام جميع الوحدات المسلحة المتاحة لها، سواء منها الجيش أو المخابرات أو وكالات إنفاذ القانون، للرد على المظاهرات أو التعامل مع المحاولات المسلحة لتغيير النظام. وشاركت القوات الجوية اليمنية في المواجهات مع المجموعات المسلحة حول صنعاء وأبين، بينما ورد أن البحرية اليمنية دعمت القوات البرية المقاتلة في أبين بقصف بحري. وينتشر أفراد القوات الخاصة من الحرس الجمهوري في كل أنحاء اليمن ولكنهم يتركزون بالقرب من المدن الرئيسية. وتفيد التقارير بأن الحرس الجمهوري شارك مع وحدات الجيش الأخرى في السيطرة على الجماهير. وتوفر الشرطة العسكرية الأمن لبعض المباني العامة، وبالتالي فقد شاركت في المواجهات مع المحتجين في بعض الحالات.

٢٣- وتعمل وكالتا المخابرات الرسميتان وهما جهازا "الأمن السياسي" و"الأمن القومي" مباشرة تحت إمرة الرئيس، وفي ظل الحد الأدنى من الرقابة البرلمانية أو القضائية. وجهاز الأمن السياسي مكلف بتحديد الجرائم السياسية وأعمال التخريب ومكافحتها، ويملك مرافق احتجاز في كل أنحاء اليمن. أما جهاز الأمن القومي، فقد أنشئ بموجب مرسوم رئاسي في عام ٢٠٠٢ للتركيز على مكافحة الإرهاب. وتفيد التقارير بأن كثيراً من الصحفيين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان احتُجزوا وعُذبوا في مرافق الاحتجاز التابعة لجهاز الأمن القومي، على مدى سنوات.

٢٤- وتُدير وزارة الداخلية عدة وحدات أمنية. وشاركت قوات الأمن العام التابعة لها في السيطرة على الجماهير باستعمال خراطيم المياه والعصي والدروع البلاستيكية وأجهزة إطلاق الغاز المسيل للدموع^(٦). وتشارك الإدارة العامة للبحث الجنائي في إجراء التحقيقات وتُدير مرافق الاحتجاز السابق للمحاكمة في كل أنحاء اليمن. أما قوات الأمن المركزي فهي وحدة

⁵ For example, Mission delegates meeting with key opponents in Sana'a and Ta'izz were given military escort to within a few blocks of the meeting places, then handed over to armed elements to escort them to the meeting place. The delegates were also repeatedly warned that the State could not offer them protection if they visited those areas, but they were not prevented from going there.

⁶ Mission delegates were informed about and saw evidence of the use of outdated teargas canisters which may have caused rashes, serious burns and suffocation. Delegates were also told that deployed water cannons were often connected to sewage water systems.

شبه عسكرية أنشئت قبل اتحاد شطري اليمن في عام ١٩٨٠، وتملك قوتها الضاربة لمكافحة الإرهاب ووحدات مكافحة الشعب. وهي موجودة في المدن والمناطق الريفية حيث تُشكل في كثير من الأحيان الوكالة الوحيدة المعنية بإنفاذ القانون.

٢٥- وتوجد أيضاً قوة احتياطية رسمية من القبائل تحت قيادة وزارة الداخلية؛ ويتقاضى ضباطها، وهم عادة من زعماء القبائل، رواتب من الدولة. ويُقال إن هذه القوة الاحتياطية قد عُيِّنت لمقاتلة الحوثيين في الماضي وإنما شاركت في المظاهرات الأخيرة دعماً للرئيس صالح.

٢٦- وبالإضافة إلى الهيئات المذكورة أعلاه، أُحيطت البعثة علماً بأن أفراداً يرتدون ملابس مدنية، ويُطلق عليهم اسم البلطجية^(٧)، يشاركون في أنشطة إلى جانب قوات الأمن، حيث يهاجمون المحتجين بالعصي أو الأسلحة النارية. وقيل إن بعض هؤلاء الأفراد، الذين أمسك بهم المحتجون، كانوا يحملون وثائق تربطهم بأجهزة الأمن.

٢٧- وفي اليمن لا تحدث توترات بين الحكومة وقبائل البلد الكثيرة فحسب، بل بين القبائل المختلفة أيضاً. ولما كانت الأسلحة منتشرة على نطاق واسع، فالتوترات بين القبائل و/أو مع الحكومة تتحول في كثير من الأحيان إلى مواجهات مسلحة. وتفيد التقارير بأن أهم المجموعات المسلحة غير الحكومية التي تشارك في هذه المواجهات الحوثيون والمجموعات الإسلامية مثل القاعدة في شبه الجزيرة العربية وأنصار الشريعة. ويقال إن المجموعتين الأخيرتين على اتصال بكبار المسؤولين المدنيين والعسكريين وربما تحصلان على دعمهم. وعلاوة على ذلك، فقد انضمت عدة قبائل إلى النزاعات المحلية في الأشهر الأخيرة. وأُحيطت البعثة علماً بأن بعض القبائل المحلية وقفت إلى جانب الجيش اليمني لمحاربة المجموعات الإسلامية، في حين قاتلت قبائل أخرى الحوثيين.

جيم - الإطار القانوني الدولي

٢٨- اليمن طرف في ثمان من المعاهدات الدولية التسع لحقوق الإنسان^(٨). ولدى استعراض تنفيذ اليمن لالتزاماتها التعاقدية، لاحظت هيئات معاهدات حقوق الإنسان المعنية أن انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما زالت مستمرة على نطاق واسع جداً. وأعربت هيئات المعاهدات أيضاً عن قلقها العميق إزاء التقدم المحدود في تنفيذ ملاحظاتها وتوصياتها، وعدم التعاون مع هيئات المعاهدات المعنية^(٩).

⁷ Sort of "hired vigilantes" would be an approximate translation.

⁸ Yemen is not party to the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance.

⁹ The Committees often refer to "widespread violations" and "continuing violations". CESCR noted that Yemen's report was not complete in its coverage of all the rights covered in the Covenant, and that the State's replies to the list of issues did not provide a systematic response. CAT noted with

٢٩- وأعلن الرئيس صالح حالة الطوارئ في ١٨ آذار/مارس ٢٠١١، وسنّ مجلس النواب في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١ قانوناً أقرّ فيه حالة الطوارئ لمدة شهر. وأبلغت البعثة مراراً بأن أحكام القانون لا تُنفذ.

رابعاً- حالة حقوق الإنسان الراهنة

٣٠- منذ بداية القلاقل الحالية، وردت تقارير عن وقوع مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات عليها في كل أنحاء البلد. ويتعلق كثير من هذه الادعاءات بإفراط قوات الأمن الحكومية والقوات التابعة لها في استخدام القوة ضد المتظاهرين المسلمين في معظم الحالات. غير أن هناك ادعاءات أخرى تتعلق بمصادمات شاركت فيها مختلف مجموعات المحتجين ضد الحكومة والمؤيدين لها أو أفراد القبائل المسلحين أو المجموعات الإسلامية المسلحة أو قوات الأمن الحكومية التي يتألف بعضها من المنشقين. وعند كتابة هذا التقرير، لم تكن البعثة قادرة على تقديم معلومات دقيقة عن أعداد القتلى والمصابين لأن القوائم العديدة التي تلقتها لا تُميز دائماً بين هاتين الفئتين، بالإضافة إلى ضحايا المصادمات المسلحة وأفراد الأمن.

٣١- ويتضمن هذا القسم تقييم البعثة الأولي لحالة حقوق الإنسان في اليمن في ضوء الأحداث الأخيرة وفي ظل الالتزامات القانونية الدولية لليمن. وقد أوردت في التقييم بعض الأمثلة الملموسة التي توضح استنتاجات البعثة ولكن هذه الأمثلة لا تشكل بأي حال من الأحوال قائمة شاملة.

ألف- القتل خارج نطاق القضاء والإفراط في استخدام القوة

٣٢- وردت باستمرار في التقارير والبيانات التي تلقتها البعثة ادعاءات مفادها أن قوات الأمن الحكومية لجأت إلى الإفراط في استخدام القوة للرد على المتظاهرين المسلمين. وسُجل استعمال الذخيرة الحية والغازات المسيلة للدموع والعصي والمسدسات الإلكترونية الصاعقة ورش المتظاهرين بالمياه الملوثة. ورُئي رجال مسلحون يرتدون الزي الرسمي أو ملابس مدنية على أسطح المباني أو في الشوارع، زُعم أنهم كانوا يستهدفون المتظاهرين المتجهين إلى المباني العامة أو المحتجين خارجها، بإطلاق الذخيرة الحية. ويقال إن الشرطة كانت تقف موقف المتفرج في كثير من الأحيان بينما كان رجال مسلحون يرتدون ملابس مدنية يهاجمون المحتجين العزل أو يطلقون النار عليهم.

concern that the conclusions and recommendations addressed to Yemen in 2003 have not been sufficiently taken into consideration.

٣٣- ويبدو أن التوتر كان يشتد حدة كلما بدأ المتظاهرون المسلمون ينتقلون من اعتصامهم إلى الاحتجاج خارج المباني العامة. وأطلقت قوات الأمن، في كثير من الأحيان، النار على المتظاهرين خشية الهجوم على المباني العامة ونهبها؛ ويبدو أن أفراداً استُهدفوا في بعض الحالات ورُموا بالرصاص.

٣٤- واستناداً إلى البيانات وأرقام الضحايا التي أتاحت للبعثة، شهدت عدن، بحلول شباط/فبراير ٢٠١١، ظهور نمط يتمثل في استخدام الذخيرة الحية لقمع الاحتجاجات، ويتمشى مع النهج الذي كانت تتبعه قوات الأمن في الرد على المظاهرات التي نظمها الحراك الجنوبي في السنوات الماضية. وبعد ذلك، شهدت صنعاء وتعز وإب والحديدة والمكلا وذمار والبيضاء وأماكن أخرى عنفاً مماثلاً على مستويات مختلفة. ولم تتلق البعثة معلومات عن تحقيقات منهجية في إفراط قوات الأمن في استخدام القوة.

٣٥- وتلقت البعثة بيانات تتعلق بحالات إعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة وقعت في سياق المظاهرات: وقيل إن جياب علي السعدي، وهو ابن أحد الأعضاء البارزين في الحراك الجنوبي السلمي قد استُهدف بإطلاق النار عليه في صدره في عدن يوم ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١، أثناء محاولته إقناع الجنود المدعومين بالدبابات بعدم إطلاق النار على المشاركين في جنازة أحمد الدرويش. وتفيد ادعاءات أيضاً بأن أشخاصاً غير معروفين يرتدون زياً عسكرياً أطلقوا النار على مركبة اللواء علي محسن الأحمر بعد انشقاكه مع وحدته، وهي الفرقة المدرعة الأولى، ولكنه لم يُصَب بسوء. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن مظاهرات المدرسين والطلبة، التي خرجت للمطالبة بتباعداً بزيادة المرتبات وتأجيل الامتحانات، تحولت في تعز إلى العنف عندما هاجمت قوات الأمن المركزي المحتجين، ويقال إن طالباً قُتل على إثر ذلك. وأحيطت البعثة علماً كذلك من عدة مصادر بوجود مقابر جماعية لضحايا إعدامات خارج نطاق القضاء يُزعم أن أشخاصاً منتبئين إلى الحكومة ارتكبوها في سياق القمع في صنعاء وتعز. إلا أن البعثة لم تتلق أي دليل يؤيد هذه الادعاءات.

٣٦- وحصلت البعثة على إفادات مستفيضة عن الأحداث التي وقعت يوم ١٨ آذار/مارس ٢٠١١ في صنعاء ويوم ٢٩ أيار/مايو ٢٠١١ في تعز. وهذه الإفادات تحمل شكوكاً عديدة فيما يتعلق بتفاصيل الأحداث في هذين اليومين، وخاصة ما يتعلق بالجناة وعدد الضحايا. وأكد بعض المحاورين وبعض الوثائق أن أكثر من ٥٠ شخصاً قُتلوا في كل من هذين اليومين. وأُطلعت البعثة على أن كثيراً من الضحايا و/أو أفراد أسرهم يرفضون التعاون مع التحقيقات التي تقوم بها المؤسسات الحكومية، لأنهم لم يعودوا يعتبرون هذه المؤسسات محايدة ولا حتى شرعية. والبعثة على علم بأن ٧٨ شخصاً يحاكمون الآن في أمور تتعلق بأحداث ١٨ آذار/مارس ٢٠١١ في صنعاء، وأن التحقيقات في أحداث يوم ٢٩ أيار/مايو ٢٠١١ في تعز لا تزال جارية. ولم تقدّم الحكومة معلومات عن عدد الأشخاص الذين ينتمون إلى أجهزة الأمن من بين الأشخاص الثمانية والسبعين المتهمين في أحداث صنعاء.

٣٧- ومن ناحية أخرى، شددت البيانات المقدمة من الحكومة إلى البعثة على أن قوات الأمن تلقت أوامر من الرئيس صالح بضبط النفس وعدم استعمال الأسلحة النارية إلا كمالأخيراً. وتقول الحكومة إن قوات الأمن تستخدم خرطوم المياه والغازات المسيلة للدموع لتفريق التجمعات التي يقال إنها غير قانونية وعنيفة، حيث تنتهي بمقتل وإصابة كثير من أفراد قوات الأمن والمدنيين. ولذلك وُجّه الاتهام إلى المحتجين بالهجوم على قوات الأمن والمدنيين الآخرين ومؤيدي الحكومة وإلقاء الحجارة عليهم واستعمال الذخيرة الحية ضدهم. وادّعت الحكومة أيضاً أن المحتجين، ومعظمهم يرتبط بالاجتماع المشترك للأحزاب، اقتحموا الممتلكات العامة والخاصة ودمروها وخربوها ونهبوها.

٣٨- وأنشأت وزارة الصحة لجنة خلصت، بعد مراقبة عدد صغير من المرضى في المستشفيات وفحص قنابل الغاز المسيل للدموع، إلى أن الغازات التي استعملتها قوات الأمن الحكومية لم تكن ضارة.

باء- الاعتقال والاحتجاز التعسفيان

٣٩- أبلغت مصادر عديدة، منها أقارب الضحايا، عن مئات الحالات من الاحتجاز غير القانوني واختفاء الأشخاص. وأشار كثيرون إلى تجاهل تنفيذ الإجراءات السارية فيما يتعلق بضرورة إبلاغ وكلاء النيابة بعمليات القبض، وأفاد كثيرون بأن المحتجزين كانوا يُنقلون من مكان احتجاز إلى آخر وأن قرارات القضاة إطلاق سراح الأفراد أو نقلهم إلى مدينة أخرى لمحاكمتهم لا تُنفذ في كثير من الحالات. وحصلت البعثة على قوائم بأسماء الأشخاص الذين يُدعى أنهم اعتُقلوا واحتُجزوا تعسفاً، ولكنها لا تستطيع تحديد عددهم بدقة. وأثناء زيارة لزنان احتجاز يديرها الأمن السياسي في صنعاء، قابلت البعثة محتجزين يمنيين وأحزاب لم تُوجّه إليهم أي تهمة ولم يُعرضوا على أي قاضٍ بعد مرور عدة أشهر أو حتى عدة سنوات من الاحتجاز.

٤٠- وسألت البعثة عدة مسؤولين عن حالة حسن باعوم، وهو شخصية بارزة في الحراك الجنوبي المسلم قيل إنه اختطف من مستشفى النقيب يوم ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١١، وعن حالة ابنه أحمد الذي احتُجز أثناء بحثه عن والده. وتلقت البعثة تأكيدات بأن الاثنين على قيد الحياة وأن حسن باعوم مريض ويحصل على الرعاية الطبية الكافية. ولاحظت البعثة بقلق عدم تمكن الأسرة أو المحامي من رؤية أي من هذين الشخصين طوال عدة أشهر وعدم وجود معلومات دقيقة عن مكانهما أو عن التهم الموجهة إليهما.

٤١- وأُطلعت البعثة في لقاءاتها على أن حالات الاحتجاز التعسفي الذي تقوم به إدارة المباحث الجنائية والأمن السياسي قد عُرضت على النائب العام. ومع ذلك لم تُتَّح أية معلومات عن أي تحقيقات أو ملاحقات قضائية أو إجراءات تأديبية ضد الجناة المزعومين. وذكر رئيس النيابة في تعز أنه يزور بانتظام السجن المركزي للتأكد من عدم احتجاز

الأشخاص تعسفاً. وأبلغت البعثة بأن زيارات مشاهمة تجري في عدن. ولم تتمكن البعثة من تأكيد ما إن كان يُسمح لكلاء النيابة بالدخول إلى جميع أماكن الاحتجاز.

٤٢- وسمعت البعثة أيضاً من مصادر مباشرة عن وجود أماكن احتجاز خاصة تحت سيطرة بعض الجماعات المعارضة المسلحة، ولكنها لم تستطع تحديد عدد المحتجزين فيها.

جيم- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

٤٣- وردت إلى البعثة ادعاءات تفيد بلجوء عدة هيئات أمنية حكومية إلى التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ضد المدنيين. وفي إحدى الحالات، تلقت البعثة تقارير عن تعذيب ثلاثة أشخاص في عدن أثناء الأحداث. وعن وفاة اثنين منهم، في حين ذكر الشخص الثالث أنه ضُرب بالبنادق وصُنع بالكهرباء وأُطفئت السجائر في جسده، وعانى من محاولات تعليقه من السقف. ولم تتلق البعثة معلومات عن إجراء تحقيقات في تلك الادعاءات أو ملاحقة مرتكبي تلك الانتهاكات.

٤٤- ويبدو أن أنصار المعارضة أيضاً ارتكبوا أعمال تعذيب. فقد التقت البعثة بشاعر شاب عذبه معارضون للحكومة في أيار/مايو ٢٠١١. وأطلق سراحه بعد قطع لسانه بسبب مدحه الرئيس. وبالمثل، زُعم أن بعض الموظفين الذين أعربوا عن تأييدهم للرئيس واجهوا مضايقات وتهديدات وهوجمت ممتلكاتهم و/أو أُتلفت.

دال- الحق في الانتصاف الفعال والمساءلة

٤٥- أشار الضحايا وأفراد أسرهم والحامون الذين قابلوا البعثة، في كثير من الحالات، إلى أنهم لا يثقون في المؤسسات القضائية في البلد لدرجة أنهم يمتنعون عن تقديم الشكاوى أو التعاون مع جهات التحقيق. وأكد رئيس هيئة الادعاء في تعز للبعثة أن هذا السلوك يؤثر بالفعل تأثيراً سلبياً في ما يبذله من جهود للتحقيق في أحداث ٢٩ أيار/مايو ٢٠١١ في ساحة الحرية. وتلقت البعثة العديد من الشكاوى من عدم استقلالية القضاء اليمني وعدم تحليته بالمهنية. وعلاوة على ذلك، قيل إن المسؤولين الأمنيين الحكوميين لا يمثلون في كثير من الأحيان لقرارات النيابة و/أو القضاء. ولاحظت البعثة أن النائب العام الذي بدأ تحقيقات في أحداث ١٨ آذار/مارس في صنعاء وزار شخصياً ساحة التغيير طالباً التعاون قد عُزل بعد ذلك من منصبه وعُيّن في وظيفة استشارية في الهيئة القضائية.

٤٦- وقدّمت قيادة القوات إلى البعثة قائمة بالإجراءات التأديبية المتخذة ضد أفراد قوات الأمن المركزي في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١١. وتشمل القائمة قضايا سبعة ضباط ارتكبوا جرائم بسيطة في عام ٢٠١١ ولا يتصل أي منها بالاحتجاز التعسفي أو التعذيب أو الإفراط في استعمال القوة. وأبلغت وزارة الداخلية أن من المقرر عرض أربعة أشخاص من

قوات الأمن من عدن على المجلس التأديبي في صنعاء بسبب انتهاك القواعد والإجراءات يوم ١ آذار/مارس ٢٠١١؛ ولم تُقدّم تفاصيل عن نتائج ذلك. ويقال إن سبعة ضباط وستة أفراد وُضعوا موضع التحقيق لانتهاكهم القواعد وإن ضابطين استكملا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ مدة عقوبتهم. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه أكثر من ١٥٠ من عناصر الأمن تهماً أمام محاكم عسكرية، ولكن البعثة لم تُبلّغ بطبيعة تلك التهم.

٤٧- ولم يُقدّم أي من الأمن القومي أو الأمن السياسي معلومات عن إجراءات تأديبية داخلية أو عن أفراد موضع الملاحقة أو المحاكمة. وقد قُدّمت إلى البعثة نُسخ من الشكاوى المعروضة على المدعي العام وإدارة المباحث الجنائية، ولكن البعثة لم تحصل على أية معلومات عن تحقيقات داخلية أو جنائية أو عن ملاحقات قضائية. وباستثناء ضحايا أحداث ١٨ آذار/مارس ٢٠١١ في صنعاء، الذين سُدّتم تعويضات إلى أسرهم بموجب أمر من الرئيس صالح، لم تُبلّغ البعثة بأي تدابير ملموسة تهدف إلى توفير سبل الانتصاف للضحايا الآخرين الذين تعرضوا لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ارتُكبت أثناء فترة القلاقل الأخيرة.

هاء - حرية التعبير والرأي

٤٨- قالت مصادر موثوقة إن الصحفيين تأثروا بصورة خاصة منذ بداية الأحداث الجارية. ويُزعم أن صحفياً واحداً على الأقل قُتل في صنعاء يوم ١٨ آذار/مارس ٢٠١١، وأن ٦٨ صحفياً آخرين أصيبوا، وأنه أُلقي القبض على ٢٧ صحفياً وتلقى ٣١ صحفياً تهديدات محددة، وصودرت المعدات المهنية من ١٥ صحفياً. وعلاوة على ذلك، أُبلغ عن ٥٢ حالة تتعلق بمصادرة منشورات أو قرصنة مواقع على الإنترنت أو وقفها^(١٠). ويقال إن عدداً كبيراً من الصحفيين العاملين في الوسائط الإعلامية التابعة لمؤسسات الدولة أُهتت عقودهم بعد مشاركتهم في الاحتجاجات ضد الحكومة. وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١، تعرض مقر وكالة الأنباء الوطنية اليمنية سباً لأضرار أثناء مصادمات في صنعاء. وفي اليوم التالي، هُجم على مقر تلفزيون سُهيل الذي يملكه أحد المعارضين. وعلاوة على ذلك، قطعت وزارة الاتصال عدة خدمات من شبكة سبأفون للاتصالات التي يملكها هذا الشخص نفسه.

٤٩- وعلمت البعثة بوقوع هجمات على الصحفيين الأجانب وطردتهم. وتتعلق معلومات محددة أُحيلت إلى البعثة باعتقال وضرب أفراد يمثلون خمس مؤسسات إعلامية دولية على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك، أُغلقت مكاتب قناة الجزيرة في اليمن في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ وسُحبت رُخص مراسليها بموجب أوامر قضائية من الادعاء العام.

٥٠- وعموماً، لاحظت البعثة التناقض المتزايد لحيز حرية التعبير، مما دفع بالعديد من الشخصيات البارزة من المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم ممن شهدوا على الانتهاكات

¹⁰ This account is not exhaustive.

إلى اختيار البقاء خارج البلد أو الهروب إلى قرى بعيدة. ويشير انتشار التهديدات ضد وسائل الإعلام العامة وحملات التضيق والمهجوم على بيوت الناشطين ونهبها إلى تزايد التعصب وازدياد المخاطر الحقيقية التي تهدد حياة من يعبر عن آرائه السياسية أو يدافع عن حقوق الإنسان.

٥١- وأدلى العديد من المحاورين بشهادات مفادها أن الطلبة تعرضوا للعقاب أو التهديد أو الطرد لإعراهم عن آراء مضادة للحكومة، ويُدعى أن بعض المدرسين طالبهم زملاؤهم أو المحتجون بالإضراب عن عملهم. وتلقت البعثة أيضاً معلومات عن مظاهرات في جامعة تعز وعن ادعاء اعتداء أحد كبار ضباط الحرس الجمهوري على رئيس الجامعة. وفي هذه الحالة أنكر الضحية الحادث رغم أن عدة مصادر تشير إلى أن ذلك الإنكار ربما يكون قد صدر تحت طائلة الضغوط.

واو- حرية التنقل

٥٢- تعرضت حرية التنقل لتضييق كبير أثناء القلاقل الأخيرة. وأغلق المتظاهرون وقوات الأمن الحكومية الطرق، مما جعل من العسير على المواطنين التنقل أو الوصول إلى بعض المناطق. وأدى تكرار المظاهرات والمصادمات التي صاحبت كثيراً منها إلى انعدام السلامة للأشخاص للقيام بأعمالهم اليومية وللشباب، وخاصة الفتيات، للذهاب إلى المدارس.

٥٣- وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت إمدادات الوقود للمركبات محدودة ويقال إن المسافرين أوقفوا عند نقاط التفتيش التي أقامتها القوات الأمنية ومنعوا أحياناً من مغادرة المدن أو الدخول إليها.

زاي- الحق في مستوى معيشي مناسب

٥٤- أشار كثير من المحاورين إلى تدهور ظروف المعيشة - في بلد كان أكثر من ثلث سكانه يعيش بالفعل تحت خط الفقر قبل القلاقل^(١١)، وارتفاع نسبة البطالة والتضخم رغم استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي^(١٢). وشهدت البعثة طوابير طويلة في محطات البتزين وانخفاض حركة المرور بسبب نقص الوقود. وأثرت الصعوبات في قطاع النقل تأثيراً شديداً في الاقتصاد وأدت إلى نقص غاز الطهي وكثير من الإمدادات والسلع الأساسية الأخرى. ونظراً لبيع كميات قليلة جداً من الوقود في محطات البتزين، تجاوز سعره في السوق السوداء تكلفته الرسمية بنسبة ٥٦٧ في المائة، وزاد متوسط أسعار السلع الغذائية الأساسية بنسبة ٤٣

¹¹ United Nations Development Programme, Yemen Poverty Assessment Report 2007.

¹² See World Bank indicators on GDP growth, available at <http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/countries/1W?display=default>.

في المائة^(١٣). وزادت انقطاعات الكهرباء، التي لا يمكن أن تعزى فقط إلى التخريب، من معاناة السكان^(١٤). وأرغمت المحلات التجارية على إغلاق أبوابها أو فصل الآلاف من العمال. وأحيطت البعثة علماً بأن مركبات جمع القمامة في تعز قد سُرقَت، مما أدى إلى تفشي ظروف غير صحية في كل أنحاء المدينة.

٥٥ - وفي المناطق الريفية المحيطة بمدينة تعز، قيل إن أشخاصاً مسلحين قاموا بنهب معدات المزارع وإن المزارعين يعانون من نقص الوقود، مما يعوقهم عن ضخ المياه أو نقل منتجاتهم إلى الأسواق.

٥٦ - واعتبر عدة محاورين أن انقطاعات الاتصالات والطاقة وإمدادات الوقود ووسائل النقل كانت نتيجة خطط تمارسها الحكومة كشكل من أشكال العقاب الجماعي، بهدف إلقاء اللوم على المعارضة في تخريب البلد والإضرار بالسكان. وفي المقابل، يتهم المسؤولون الحكوميون المعارضة بتخريب خط أنابيب البترول وخطوط الطاقة لتشويه سمعة الحكومة.

حاء - الحق في الصحة

٥٧ - أبلغت وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية البعثة ببذل كل الجهود الممكنة لكفالة حماية حصول الجميع على الرعاية الصحية والحفاظ على عملية توزيع الأدوية، حتى في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة. ومع ذلك، فإن انقطاع الكهرباء أدى إلى شلل قطاع الصحة: فكثير من المرافق الطبية لا يوجد فيها مولدات كهربائية أو ما يكفي من الوقود لتعمل بصورة كافية. وشدّد المحاورون على توقف اشتغال أجهزة المحافظة على الحياة التي تتطلب مصادر موثوقة من الطاقة. ونسب بعض المحاورين الطبيين وفاة ٢١ مريضاً على الأقل إلى ذلك الانقطاع الكهربائي. وأدت أزمة الوقود والطاقة أيضاً إلى عرقلة توصيل اللقاحات، وأعيق وصول الموظفين الطبيين إلى المناطق الريفية بسبب تقييد حرية التنقل. وأعرب البعض عن رأي مفاده أن كثيراً من الأطفال سيُحرَمون من التحصين المبكر إذا استمر الوضع على حاله.

٥٨ - ويشير عدد من الحالات الموثقة إلى أن قوات الأمن الحكومية منعت المتظاهرين المصابين من الوصول إلى المستشفيات أو رفضت السماح بمرور الأطباء أو سيارات الإسعاف. وفي صنعاء، قابلت البعثة أربع طبيبات أبلغن عن قيام قوات الأمن المركزي بوقف سيارة الإسعاف التي كن فيها في الطريق إلى المستشفى، واحتجازهن لعدة ساعات. وأدلى طبيب آخر بشهادة تفيد بإطلاق الرصاص على سيارة إسعاف كان يعالج فيها المرضى المصابين بجروح في إحدى المظاهرات، في حين أبلغ سائق سيارة إسعاف عن إطلاق أفراد

¹³ See OCHA, Yemen Humanitarian Emergency - Situation Report No. 5, 25 July 2011, available at http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_report_182.pdf.

¹⁴ The Mission was repeatedly told that its visit coincided with a significant improvement in the power service, which apparently ended as soon as it left.

قوات الأمن النار على سيارته، مما أدى إلى مقتل رجلين، وعن قيامهم بعد ذلك باختطافه ومصادرة سيارة الإسعاف. وقد وقعت الحادثتان الأخيرتان في صنعاء.

٥٩- وتلقت البعثة إفادات عن حوادث ٢٩ أيار/مايو ٢٠١١ في تعز حيث أُبلغ عن الهجوم على المستشفى الميداني في ساحة التغيير، الواقع داخل أحد المساجد، ومستشفى الصفوة - اللذين زارتهما البعثة - وعن تخريبهما. وفي كلتا الحالتين، دُمرت معدّات حيوية أو نُهبت وطُرد المرضى الموصولون بأجهزة الحفاظ على الحياة طرداً فورياً وبدون احتياطات كافية، مما عرض حياتهم لخطر كبير.

طاء- الحق في التعليم

٦٠- اضطرت مدارس كثيرة في المدن اليمنية الرئيسية إلى إغلاق أبوابها لفترات طويلة سواء لأن المدرسين أو الطلبة قاموا بالإضراب أو لأن بعض الطلبة خربوا المدارس وحاولوا إرغام الطلبة الآخرين على الانضمام إلى الاحتجاجات. وعلى وجه التحديد، هوجمت مباني وزارة التعليم في أبين وتعز وعدن، وتعرض الموظفون للمضايقات والتهديدات. وفي عدن أصبحت المدارس ملاجئ مؤقتة للمشردين من أبين، فأضحى من الصعب تقديم الدروس.

ياء- مسائل أخرى موضع قلق خاص

المرأة

٦١- شاركت المرأة بنشاط في المظاهرات المؤيدة والمعارضة للحكومة على السواء، بما في ذلك قيادة هذه المظاهرات. ووفقاً للمعلومات الواردة، تعرضت الناشطات والصحفيات للمضايقة والتهديد والاعتقال. ويقال إن بعض النساء تعرضن لمضايقات لفظية وللضرب في الأماكن العامة وأثناء الاعتصامات لمشاركتهم في الاحتجاجات المؤيدة أو المعارضة للحكومة على السواء. وتلقى أقارب الناشطات من الذكور مكالمات هاتفية تطلب منهم "السيطرة" على بناتهم أو أخواتهم.

٦٢- ولاحظت البعثة أن الرئيس صالح استنكر في بيانه، يوم ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، اختلاط الرجال والنساء في المظاهرات. وتلت هذا البيان مظاهرات ضخمة نظمها النساء في صنعاء وفي أماكن أخرى احتجاجاً على ما اعتبره عزم الرئيس على الحد من حقوقهن في التجمع السلمي والمشاركة في الشؤون العامة.

٦٣- وزارت البعثة موقع إحدى هذه المظاهرات ولاحظت أن معظم النساء الموجودات يفضلن البقاء في منطقة مخصصة للنساء والأطفال. وبسبب غياب النظام العام واجهت اللاجئات أيضاً خطراً متزايداً من العنف الجنساني.

الطفل

٦٤ - تلقت البعثة تقارير متعددة عن انتهاكات حقوق الطفل. فقد أُبلغ عن تعرض الأطفال لذات العنف الشديد الذي لقيه كثير من البالغين، بما في ذلك القتل^(١٥) والإصابات والاختناق بالغاز والتعذيب والاعتقال التعسفي و/أو التجنيد على يد قوات الأمن. وعلاوة على ذلك، أُجبر الأطفال على ترك المدارس واستُغلوا في المظاهرات وتعرضوا للقتل والإصابات والتشريد بسبب القتال.

٦٥ - وأُبلغ عن مقتل ٦٣ طفلاً على الأقل في وقت زيارة البعثة ووقوع عدد أكبر بكثير من الجرحى. وقُتل أطفال بالرصاص، بل أيضاً من جراء هجمات بقذائف الهاون والمدفعية استهدفت بيوتهم أو السيارات التي كانوا على متنها. وأفيد بأن أكثر الانتهاكات شيوعاً ضد الأطفال هي حوادث الاختناق بسبب التعرض للغازات التي تستخدمها قوات الأمن. وتلقت البعثة أشرطة فيديو توثق تلك الحوادث. وبالإضافة إلى ذلك، استمعت البعثة مراراً إلى مزاعم تفيد بتعذيب الأطفال. وتلقت البعثة صوراً لطفل عمره ١٥ عاماً وعليه آثار التعذيب. كما ذُكر أن طفلاً آخر اغتصبته قوات الأمن الحكومية في عدن في نيسان/أبريل ٢٠١١ بعد أن اتهمت والدته قوات الأمن بقتل أحد المدنيين.

٦٦ - وقال العديد من المحاورين إن الأطفال أُشركوا مباشرة في أعمال العنف إذ شوهوا بيزات يقومون بدوريات في الشوارع ويخدمون في نقاط التفتيش الحكومية أو يشتركون في تفتيش المتظاهرين. والتقت البعثة بمراهق في مستشفى حيث كان يتلقى العلاج من جروح أصيب بها أثناء خدمته مع القوات الحكومية.

٦٧ - والتقت البعثة أيضاً بأطفال أيتام قُتل أحد والديهم أو كلاهما نتيجة العنف. وشهد بعضهم في كثير من الأحيان بأم أعينهم مشاهد العنف الشديد.

٦٨ - وبوجه أعم، عانى الأطفال من عواقب نقص المياه والوقود وغاز الطهي وتكدس النفايات.

المهمشون

٦٩ - وفقاً للمعلومات التي تلقتها البعثة، هُدد أفراد من فئة المهمشين في تعز بتدمير بيوتهم ومحلات عملهم إذا لم يشاركوا في المظاهرات. وأُبلغ عن تعرض طفل في السابعة عشرة من العمر وآخر في الرابعة عشرة من العمر للاعتداء والضرب المبرح بدعوى دعم أسرتيهما للحكومة. وزُعم أن رجلين وصيباً آخر من المهمشين اختطفوا وضُربوا بالأسلاك الكهربائية.

¹⁵ The Mission was informed that some 26 children had lost their lives following their alleged participation in anti-government protests.

وقال أحد المهتمين للبعثة إن السلطات حشدت المهتمين خلال الانتخابات الماضية لدعم الحكومة، مما جعلهم هدفاً للمتظاهرين الحاليين.

المشردون داخليا

٧٠- وفقاً للتقديرات^(١٦)، هناك حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلياً في اليمن، أكثر من نصفهم بسبب النزاع السابق مع الحوثيين في الشمال. وتلقت البعثة معلومات تشير إلى أن مئات من المشردين داخلياً يصلون يومياً إلى عدن منذ أيار/مايو ٢٠١١. وتشرد حوالي ٩ ٥٠٠ شخص في أرحب وأصبح بعضهم يقيم الآن في الكهوف. وأفادت التقارير بأن القتال في صنعاء الذي استمر لنحو ثلاثة أسابيع تسبب في تشريد نحو ٩ ٠٠٠ شخص. واستمعت البعثة إلى تقارير عن هجمات مزعومة شنتها الجيش والقوات الجوية والوحدات البحرية على المشردين داخلياً المسافرين في أبين؛ والتقت البعثة بالناجين من تلك الهجمات ومن ضمنهم نساء وأطفال في مستشفى النقيب في عدن.

اللاجئون

٧١- لم تتردد اليمن قط، على الرغم من فقرها، في مواصلة سياستها السخية المتمثلة في استضافة اللاجئين من الصومال الذين لا تزال تمنحهم تلقائياً وضع اللاجئين. وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١، أشارت التقارير إلى أن أكثر من ٤ ٠٠٠ لاجئ من القرن الأفريقي، بعضهم استضافتهم اليمن لحوالي عقدين من الزمن، تشردوا عقب مواجهات في صنعاء وتعز وأبين ولحج. وقد سبق لهؤلاء أن عانوا المصاعب الاقتصادية في البلد، إذ لم يعد كثير منهم قادراً على إعالة نفسه، وأصبحوا يطلبون نقلهم إلى مخيم تديره مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، حاصر لاجئون يلتمسون إعادة التوطين مكتب المفوضية في صنعاء^(١٧).

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٢- لاحظت البعثة حالة عامة ووجه فيها كثير من اليمنيين المطالبين سلمياً بمزيد من الحريات ووضع حد للفساد واحترام سيادة القانون، باستخدام مفرط وغير متناسب للقوة المميتة من قبل الدولة. وقد قُتل المئات وأصيب الآلاف بجروح شملت فقد بعض الأعضاء.

٧٣- وفي آذار/مارس ٢٠١١، أُبلغ عن مقتل ٥٣ شخصاً في ساحة التغيير في صنعاء، وهو الحادث الذي أدى إلى استقالة عدد من الوزراء والمسؤولين، فضلاً عن انشقاق

¹⁶ OCHA, Yemen Humanitarian Emergency - Situation Report No. 6, 3 August 2011, available at http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/fullreport_77.pdf.

¹⁷ OCHA, Yemen Humanitarian Emergency - Situation Report No. 4, 15 July 2011, available at http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_Report_1728.pdf.

اللواء علي محسن الأحمر، الذي تعهد بإرسال قواته لحماية المتظاهرين المسالين في الساحة. وفي حادث رئيسي آخر وقع في أيار/مايو ٢٠١١ في تعز، أخلى المسؤولون الأمنيون الحكوميون ساحة الحرية بالقوة، على إثر أعمال شغب واختطاف مسؤولين أمنيين مدة وجيزة. وأُحرقت الخيام وقُتل عشرات المتظاهرين. وأُرسلت القبائل أنصارها المسلحين إلى الساحة بدعوى حماية المتظاهرين، فاحتلوا بعض المباني العامة.

٧٤- وتشكّل المشهد البارز في المدن الكبرى من عدد من التزايدات المنفصلة، وإن كانت متشابكة أحياناً. فهناك متظاهرون مسالون يطالبون بالتغيير أسوة بنظرائهم في أنحاء أخرى من المنطقة، بينما يدور صراع على السلطة يتزايد عنفاً بين الرئيس صالح وأنصاره من جهة، وجماعات معارضة مسلحة، بعض منها يُحسب على القاعدة، من جهة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح المعارضون السياسيون، بمن فيهم المنشقون مؤخراً عن النظام، ينبذون علناً اللجوء إلى العنف ويسعون إلى تسوية من شأنها إحداث تغيير في النظام.

٧٥- وسعى كل من الحكومة وبعض معارضيها المسلحين إلى تقديم أنفسهم على أنهم حماة للمدنيين، وألقى كل طرف باللوم على الطرف الآخر عن المعاناة والمشقة التي يعاني منها البلد. وربما يكون الطرفان معاً مذنبين بسبب استخدام المتظاهرين السلميين والسكان المدنيين واستغلالهم في هذا الصراع على السلطة الذي يتزايد عنفاً.

٧٦- ولاحظت البعثة أن الحكومة اليمنية فقدت السيطرة الفعلية على أجزاء من البلد وعلى المدن الكبرى، حيث يبدو أن المعارضين المسلحين يسيطرون على الوضع بحكم الواقع. ولاحظت البعثة أيضاً أن الذين يسعون للوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها قد سعوا عمداً إلى معاقبة المدنيين وتنغيص معيشتهم بقطع سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والوقود والمياه. ولاحظت البعثة خطورة اشتداد العنف الاحتجاجات في مواجهة إفراط الحكومة في استخدام القوة المميتة، وتزايد مشاركة العناصر المسلحة في صفوف المتظاهرين وترهيبهم إياهم. ومع ذلك، سعى المتظاهرون في الشوارع للحفاظ على الطابع السلمي لمظاهراتهم رغم الخسائر الجسيمة في الأرواح والإصابات الخطيرة التي لحقت بهم حتى الآن.

٧٧- ونظراً لاعتبارات تتعلق بالوقت والوضع الأمني، لم تتمكن البعثة من زيارة المناطق الواقعة خارج المدن الرئيسية الثلاث تعز وصنعاء وعدن، ولذلك لم يتسن لها تقييم مستوى العنف الذي تشهده مناطق مثل أبين أو أرحب أو صعدة.

٧٨- وتُقر البعثة بأن من واجب الحكومة كفالة النظام وسيادة القانون، غير أنها ترى أنه ينبغي الاضطلاع بذلك ضمن حدود القانون الدولي. فلا يوجد مبرر للجوء المتسرع إلى الإفراط في استخدام القوة المميتة والأسلحة الثقيلة، بما في ذلك نشر الدبابات في المدن، لقمع مظاهرات في الشوارع أو لإخلاء أماكن الاعتصامات.

٧٩- وأعربت البعثة عن جزعها إزاء الوضع الإنساني المتدهور الذي يؤثر سلباً في أغلبية السكان، ولكن على وجه الخصوص في أفقر الفئات وأضعفها، مثل الأطفال والمشردين داخلياً والملاجئين. ولا يمكن أن تكون أعمال التخريب المعزولة سبباً في كل المعاناة التي شهدتها البعثة أو تلقت بلاغات عنها في جميع أنحاء البلد، ولا ينبغي قطع سبل الحصول على الكهرباء والوقود وغاز الطهي والمياه والخدمات الأساسية الأخرى لمعاقبة جميع السكان.

٨٠- وتلاحظ البعثة أن هناك أوامر صادرة من الرئيس صالح بضبط النفس في التعامل مع الاحتجاجات، إلا أنها تخلص إلى أن هذه الأوامر لم تحل في عدة حالات دون وقوع قتلى من جراء رد قوات الأمن الحكومية والأجهزة التابعة لها.

٨١- وتخلص البعثة أيضاً إلى أن القوات الحكومية ذات الصلة ليست مدربة تدريباً مناسباً ولا مجهزة لكي تؤدي وظائفها على نحو يتماشى مع التزامات اليمن الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

٨٢- وعلاوة على ذلك، يبدو وكأن أعمال تلك القوات حتى الآن قد أفلتت إلى حد كبير من أي مساءلة داخلية أو قضائية ذات مصداقية. وفي ضوء ذلك، أصبحت القوة هي الرد الحكومي على المعبرين عن تطلعاتهم للإصلاحات.

٨٣- إن المساءلة ووضع حد للفساد تحديان رئيسيان في اليمن. ويساور البعثة قلق خاص لأن كثيراً من اليمنيين يرون أن جهاز القضاء يفتقر إلى المصداقية والمشرعية.

٨٤- وترى البعثة أن الدعوات لإجراء تحقيقات وملاحقات قضائية ستقوض ما لم تُتخذ تدابير عاجلة لضمان استقلال القضاء ونزاهته وتزويده بالموارد الكافية. ويشمل ذلك تمكين القضاء من ممارسة دوره الرقابي على جميع الأجهزة الأمنية وأماكن الاحتجاز التابعة لها.

٨٥- وسيكون من الضروري أيضاً اتخاذ تدابير أخرى للمساعدة في إعادة الثقة للمواطنين في الدولة وإعادة إرساء سيادة القانون في البلد. وتشمل تلك التدابير ضرورة اعتماد برامج وطنية لجبر الضرر الذي لحق بالضحايا وبرامج للإصلاح المؤسسي والقانوني، مع التركيز بوجه خاص على قطاع الأمن.

٨٦- واستناداً إلى استنتاجات البعثة، تقدم مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التوصيات التالية. وقد يتطلب النجاح في تنفيذ هذه التوصيات دعماً تقنياً ومالياً من المجتمع الدولي. ويجب أن يأخذ هذا الدعم في الاعتبار التام تطلعات الشعب اليمني، ويجب أن يتماشى مع جهود اليمن الرامية إلى بناء دولة تتسم باحتضان الجميع وبالمساءلة والديمقراطية والعدالة.

٨٧- ونظراً إلى انعدام الثقة في القضاء لإجراء تحقيقات محايدة في انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بحركة الاحتجاج السلمي، ثمة حاجة إلى إجراء تحقيقات دولية مستقلة ومحايدة.

٨٨- وينبغي أن تقوم الحكومة اليمنية بما يلي:

- اتخاذ إجراءات فورية لوضع حد للهجمات التي تشنها قوات الأمن على المدنيين والأهداف المدنية، وذلك في إطار الامتثال الكامل للالتزامات اليمن بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وبوجه خاص، لا ينبغي استخدام الأسلحة النارية والقوة المميتة إلا كملاذ أخير عندما تكون حياة الأشخاص عرضة لتهديد مباشر؛
- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء المحتجزين بسبب ممارستهم السلمية لحرية التعبير والتجمع، الذين لم توجه إليهم تهم بارتكاب أي جريمة جنائية؛ وإصدار قائمة رسمية تتضمن أسماء كل من اعتقل وأتهم بارتكاب جرائم جنائية متعلقة بالمظاهرات الأخيرة، تشمل تفاصيل عن تواريخ اعتقالهم وأماكن احتجازهم والتهم الموجهة إليهم؛ واتخاذ تدابير فورية لضمان حصول جميع المحتجزين بسبب تهم جنائية على كل ضمانات المحاكمة العادلة من لحظة احتجازهم، بما في ذلك الحق في معرفة التهم الموجهة إليهم، والحق في الاستعانة بمحام على وجه السرعة، وإبلاغ أحد الأقارب بشأن احتجازهم، والمثول أمام قاض في غضون فترة معقولة، وفقاً للمعايير الدولية. وينبغي ضمان وصول أعضاء النيابة إلى جميع أماكن الاحتجاز؛
- البدء في إجراء تحقيقات شفافة ومستقلة، تتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة، في مزاعم ذات مصداقية بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن الحكومية، بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، قتل المدنيين، والإفراط في استخدام القوة ضدهم، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب وسوء المعاملة؛ وضمان مساءلة الجناة؛
- توفير الجبر للضحايا و/أو أسرهم الذين عانوا من الأذى، بما في ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، الوفاة أو الإصابات الجسدية نتيجة للأفعال غير المشروعة التي ارتكبتها قوات الأمن الحكومية أو الأجهزة التابعة لها؛
- اتخاذ تدابير فورية لوضع حد لاستخدام الأطفال وتجنيدهم؛ وتسريح أولئك الذين جندوا بالفعل والتعاون مع الأمم المتحدة لإدماجهم في مجتمعاتهم؛
- الامتناع عن أي عمل يهدف إلى حرمان السكان من الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والوقود والمياه، واتخاذ إجراءات عاجلة لإعادة الخدمات الأساسية

والحصول على الإمدادات الأساسية، ولا سيما الكهرباء والوقود والمياه والإمدادات الطبية والمرافق الصحية والتعليمية؛

- القيام على وجه السرعة بتحديد وتنفيذ برنامج شامل يهدف إلى ضمان حماية جميع المتضررين من النزاع الطويل الأمد في محافظة صعدة الشمالية، ولا سيما المشردين داخلياً؛

- تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، بما يشمل تنفيذ توصيات هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة؛ وتوجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بالإجراءات الخاصة المواضيعية؛ والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ونظام روما الأساسي؛ وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن عن الأطفال والصراعات المسلحة (A/59/695-S/2005/72)؛

- تعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، واستكشاف السبل الممكنة في هذا الصدد؛

- تسريع الخطوات لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بما يتماشى مع مبادئ باريس على النحو المتفق عليه أثناء الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠٠٩؛

- اتخاذ التدابير للحفاظ على المكاسب التي حققتها المرأة في الشهور الماضية، فيما يتعلق بالمشاركة في الحياة العامة، وترجمتها إلى إنجازات دائمة باعتماد تعديل دستوري ينطوي على تخصيص حصة للنساء في الانتخابات البرلمانية؛

- اتخاذ خطوات فورية لمعالجة أوجه التفاوت في مستويات المعيشة والحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعمل والوصول إلى هياكل الدعم الاجتماعي، ولا سيما أوجه التفاوت التي تؤثر في المرأة والشباب وفئات المهمشين في مختلف أنحاء البلد.

٨٩- وبغية استعادة السلام والنظام، ينبغي أن تقوم كل جماعات المعارضة المسلحة بما يلي:

- إزالة جميع الأسلحة، بدءاً بالأسلحة الصغيرة إلى قاذفات الصواريخ، من الأماكن العامة للتظاهرات السلمية مثل الاعتصامات والمسيرات، وضمان ألا يطلق أي من أنصارها أو من هم تحت قيادتها النار من داخل المظاهرات السلمية فيتعرض المتظاهرون لمخاطر نيران مقابلة؛

- ضمان عدم مشاركة أطفال تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً، من بين أنصارها أو من هم تحت قيادتها، في أنشطة نقاط التفتيش أو في حماية المتظاهرين؛

- وقف جميع أعمال العنف والمضايقات والتهديدات وكل محاولات تخويف المتظاهرين الذين يعبرون عن آراء معارضة؛
- إطلاق سراح جميع المدنيين المعتقلين في مراكز الاحتجاز الخاضعة لسيطرة المعارضة؛
- الاعتراف بأن النقص في الوقود والمياه والكهرباء قد سبب ويسبب معاناة شديدة، منها الوفاة في بعض الحالات، للمدنيين الأبرياء، والامتناع عن مهاجمة الأهداف التي توفر تلك الخدمات الأساسية للسكان المدنيين؛
- التعاون مع التحقيقات في الانتهاكات التي ربما يكون قد ارتكبتها مسلحون تحت قيادة المعارضة، واعتماد تدابير تأديبية إدارية شفافه تمتثل المعايير الدولية لحقوق الإنسان لضمان مساءلة الخاضعين لقيادة المعارضة.

٩٠- ينبغي أن يقوم المجتمع الدولي بما يلي:

- دعوة جميع الأطراف في اليمن إلى الامتناع عن استخدام العنف وتسوية خلافاتها السياسية من خلال حوار مفتوح وشفاف وشامل؛
- الاعتراف بأنه في ظل المناخ الحالي الذي يتسم بالعنف والعنف المضاد في اليمن، فإن السكان قد لا يعتبرون التحقيقات في تجاوزات أو انتهاكات قوات الجيش وأجهزة الأمن أو الجهات التابعة لها موثوقة أو نزيهة، وضمان إجراء تحقيقات دولية مستقلة ومحيدة في الحوادث التي أسفرت عن وقوع خسائر فادحة في الأرواح والإصابات؛
- الاستجابة لنداء المساعدة الإنسانية وتوفير الدعم المالي لخطة اليمن للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١١.